

وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٤ ، بالتفويض

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بور سعيد

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٢

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٠٥ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية :

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة :

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٩ لسنة ٢٠١٤ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بور سعيد جلسة ٢٠١٣/٥/١٢

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٢ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٤/٨/١٠ :

قرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بور سعيد والسوق التابع لها

عن العام المالى ٢٠١٢ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٤١٥٦٩٧٩,٦٢ ج

(فقط أربعة ملايين ومائة وستة وخمسون ألفاً وتسعين ألفاً وسبعين جنيهاً

واثنان وستون قرشاً لا غير) وجملة المصاريف للغرفة والسوق معاً مبلغ ٢٣٨٨٩٢٨,٧٠ ج

(فقط مليونان وثلاثمائة وثمانية وثمانون ألفاً وتسعين ألفاً وثمانية وعشرون جنيهاً

وسبعين قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصاريف للغرفة والسوق معاً

مبلغ ١٧٦٨٠٥٠,٩٢ ج (فقط مليون وسبعمائة وثمانية وستون ألفاً وخمسون جنيهاً واثنان وتسعون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١٢/١٢/٣١ مبلغ ١٨٩٦٩٧٧٩,٧٣ ج (فقط ثمانية عشر مليوناً وتسعمائة وتسعية وستون ألفاً وسبعمائة وتسعية وسبعون جنيهاً وثلاثة وسبعين قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٤/٨/١٠

رئيس القطاع المفوض

في بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

محمد سيد سلام